



استنتاجات

الاجتماع التاسع لفريق خبراء الإنتربول المعني بالمتلكات الثقافية المسروقة
ليون (فرنسا)، 28 - 29 شباط/فبراير 2012

إن المشاركين في الاجتماع التاسع لفريق خبراء الإنتربول المعني بالمتلكات الثقافية المسروقة، المنعقد في ليون (فرنسا) يومي 28 و 29 شباط/فبراير 2012،

إذ يدركون أهمية التراث الثقافي بالنسبة لجميع البلدان والمخاطر التي يتعرض لها بخاصة خلال الأزمات،

وإذ يقرّون بضرورة اعتماد تشريعات وطنية راسخة لحماية التراث الوطني وبمزايا الصكوك القانونية الدولية الفعالة وتطبيقها،

وإذ يلاحظون الدور البالغ الأهمية للتبادل المنتظم للمعلومات المتعلقة بسرقة المتلكات الثقافية والاتجار غير المشروع بها،

وإذ يحيطون علما بالتحديات المتزايدة التي يفرضها تقليد الأعمال الفنية والقطع الأثرية بجميع أنواعها،

وإذ يعون ضرورة تنظيم حملات توعية ودورات تدريبية متخصصة في مجال مكافحة الجرائم المتصلة بالمتلكات الثقافية في العديد من البلدان،

يوصون البلدان الأعضاء في الإنتربول بما يلي:

إرساء وتعزيز التعاون بين الأجهزة المختلفة، ولا سيما الشرطة والجمارك والوحدات المعنية بمكافحة سرقة المتلكات الثقافية، وغيرها من الأجهزة المعنية بحماية المتلكات الثقافية على الصعيد الوطني؛

وتنظيم حملات توعية عبر جملة من الوسائل تشمل وسائط الإعلام؛

ومراجعة تشريعاتها الوطنية وتكييفها عند الاقتضاء مع احتياجات الحماية الفعالة للتراث الثقافي؛

والنظر في التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، إذا لم تكن أطرافا فيها بعد، وتنفيذ أحكامها، ولا سيما اتفاقية اليونسكو لعام 1970 واتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص لعام 1995؛

والنظر في إمكانية تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في إطار التحقيقات الجارية بشأن عمليات الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي؛

ووضع وتعميم تدابير وأدوات وقائية للحد من مخاطر السرقة والنهب واستحداث قوائم جرد موثوقة مصحوبة بصور؛

وتنظيم دورات تدريبية متخصصة على كيفية مكافحة الجرائم المتصلة بالمتلكات الثقافية، بمساعدة الهيئات والمؤسسات المعنية والمنظمات الدولية؛

وتزويد الأمانة العامة للإنتربول بشكل منهجي بالمعلومات المتعلقة بسرقة الأعمال الفنية لتسجيلها في قواعد بيانات المنظمة واستخدامها لأغراض التحليل الجنائي؛

والتأكد بشكل منتظم من أنّ المتلكات الثقافية المعثور عليها أو المعروضة للبيع في ظل ظروف غامضة، غير مسجلة في قواعد البيانات ذات الصلة، ولا سيما قاعدة بيانات الأعمال الفنية المسروقة؛

وتشجيع الهيئات والكيانات الأخرى على الوصول إلى قاعدة البيانات المذكورة المتاحة للعموم على الإنترنت؛

والتشجيع على استخدام القوائم الحمراء الصادرة عن المجلس الدولي للمتاحف كأداة عملية لتحديد فئات المتلكات الثقافية المعرضة للاتجار غير المشروع؛

وحث خدمات البريد العادي والسريع على تعزيز التدقيق في الطرود المشكوك في احتوائها على ممتلكات ثقافية غير مشروعة؛

وجمع الإحصائيات الوطنية بشأن الجرائم المتصلة بالمتلكات الثقافية بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية، وإحالتها إلى الأمانة العامة للإنتربول لإعداد دراسة عالمية في هذا الصدد.

ويوصون الأمانة العامة بما يلي:

المضي في مبادراتها المتعلقة بمكافحة تقليد الأعمال الفنية؛

وجمع وتحليل وتبادل المعلومات عن المسارات والآليات المتغيرة في مجال الاتجار غير المشروع بالمتلكات الثقافية مع أجهزة إنفاذ القانون في البلدان الأعضاء وعند الاقتضاء، مع المنظمات الشريكة؛

وبالتعاون مع جهاز الدرك الإيطالي المعني بحماية التراث الثقافي، بذل جميع الجهود اللازمة لتنفيذ مشروع "سايكبي" (PSYCHE) الرامي إلى تحديث قاعدة بيانات الإنتربول؛

وبالتعاون الوثيق مع المنظمات الشريكة، اتخاذ إجراءات محددة لدعم البلدان الأعضاء التي يزداد استخدامها كبلدان عبور و/أو وجهة للأغراض الثقافية المتاجر بها بشكل غير مشروع، ولا سيما بلدان الشرق الأوسط والشرق الأقصى.

ويوصون منظمة الجمارك العالمية وبلدانها الأعضاء بما يلي:

تنفيذ المزيد من العمليات المشتركة بين أجهزة الجمارك في مجال التراث الثقافي لما لها من أهمية بالغة في تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة كافة.
